الاقتصاد الجزائري – تقييم مسار ورؤية استشرافية–

بقلم: د. حراق مصباح

المركز الجامعي ميلة

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحث في أهم التحديات التي تنتظر الاقتصاد الجزائري في هذه الألفية والمتمثلة على وجه الخصوص في الانتقال به من اقتصاد أحادي قائم على الريع ورأس المال الخام إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، ومن اقتصاد غير متحكم في ثرواته الطبيعية إلى اقتصاد أخضر يعطي وزنا متساويا للتنمية الاقتصادية بين الأجيال الحاضرة والقادمة، ومن اقتصاد قائم على هشاشة الجهاز الإداري والسياسي إلى اقتصاد الحوكمة السليمة، مع ما يتطلبه من منظومة قيمية ومؤسسات إدارية وسياسية رشيدة، ومن اقتصاد المؤسسة الاقتصادية بجهازها الإنتاجي المتهالك القديم إلى مؤسسة القرن الحادي والعشرين القائمة على نظام اليقظة الاستراتيجية وهو التحول الرباعي المربح للاقتصاد الجزائري في هذه الألفية المرتكز على(التحول إلى اقتصاد المعرفة، التحول إلى الاقتصاد الأخضر، التحول إلى اقتصاد الحوكمة، التحول إلى مؤسسة الألفية الثالثة).

الكلمات المفتاحية: اقتصاد متنوع، نظام اليقظة الاستراتيجية، الاقتصاد الأخضر، اقتصاد المعرفة، الحوكمة.

Abstract:

This paper tries to seek in the most important challenges facing the Algerian economy in the next third millennium constituting in particular its transition from a mono economy based on rents and crude capital to a knowledge-based diversified economy, and from an economy uncontrolled in its natural resources to a green economy giving equal weight to the economic development between the present and future generations, and from an economy based on the vulnerability of the administrative and political system to a sound governance economy requiring ad valorem system and rational administrative and political institutions, and from economic enterprise economy with its old productive system to the enterprise of the twenty-first century based on the Strategic vigilance

system, which is the quadruple shift profitable to the Algerian economy in the next millennium based on (the transition to the knowledge economy, the shift to a green economy, the shift to governance economy, the transition to the third Millennium enterprise).

أولا: قراءة في المشهد الاقتصادي الجزائري (إنجازات محققة ومسار متعثر):

إن المتمعن في تجربة التحول الاقتصادي التي عرفتها الجزائر في العقود الأخيرة، يستشف بوضوح كيف أن الجزائر تبنت برنامجا إصلاحيا مكثفا، من أجل تعديل سياستها الاقتصادية عن طريق بذل جهود كبيرة على مستوى إصلاح السياسات المالية، النقدية، الجبائية، التجارية، تحرير الاستثمار، تحرير التجارة الخارجية وتدعيم وتحفيز المؤسسة الاقتصادية. وقد رافق هذه الإجراءات تسيير مالي صارم وترتب عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي مجموعة من الآثار الإيجابية مكنت الاقتصاد الجزائري من التحكم في التوازنات الاقتصادية الكبرى، كانخفاض معدل التضخم إلى مستوى 9% سنة 2015، واحتياطي الصرف الهائل الذي بلغ في نهاية سنة 2015 ما يعادل 137 مليار دولار، الانخفاض في معدلات البطالة، انخفاض المديونية الخارجية إلى مستوى شبه معدوم، مع التحسن الايجابي في مؤشرات الميزانية العامة والميزان التجاري[1].

وقد ترتب عن إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي استثمارات عمومية ضخمة مكنت الاقتصاد الجزائري من تحسين بعض المؤشرات الخاصة بالتنمية، فقد ارتفع الناتج الداخلي الخام من 15 مليار دج سنة 1962 إلى أكثر من 18.908 مليار دج سنة 2015، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 189 دولار سنة 1962 إلى 6.798 دولار سنة 2015، أما على مستوى التحسن في شبكة الهياكل القاعدية فإن نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب قد انتقلت من 32 بالمئة غداة الاستقلال إلى 95 بالمئة سنة 2015، كما انتقلت نسبة الربط من الكهرباء من 42 بالمئة عند الاستقلال إلى نسبة 98 بالمئة سنة 2015[2]. إلا

[1] الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية بالاستناد إلى مديرية التوقعات ورسم السياسات www.mf .gov.dz

[2] الموقع الرسمي للحكومة الجزائرية www.premier-ministre.gov.dz

أنه رغم كل الإنجازات المحققة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ورغم التحولات الإصلاحية التي طبعت المنظومة الاقتصادية في الجزائر، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من بعض الاختلالات والتشوهات التي ميزته منذ بداية الإصلاح الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي، فمناخ الاستثمار لم يتحسن بعد؛ إذ لم تستطع الجزائر تحسين وجهتها الاستثمارية، إذا استثنينا طبعا قطاع الطاقة. والصادرات الجزائرية خارج المحروقات لا تكاد تفي بحاجيات الدواء، وإيرادات الجباية البترولية تهيمن على إجمالي إيرادات الجباية العادية، إضافة إلى أن أداة الإنتاج الوطنية (المؤسسة الاقتصادية) مازالت غير قادرة على الوفاء بمتطلبات مؤسسة القرن الحادي والعشرين، المرتكزة على دعائم الجودة والإبداع، دون أن ننسى عدم القدرة على مواكبة التطور المفاهيمي الذي طرأ على المشهد الاقتصادي الجزائري؛ إذ لا زالت ترزح تحت ممارسات بعيدة عن حاجيات الاقتصاد العالمي القائم على (المعرفة، التكنولوجيا المتطورة، الاقتصاد الرقمي، اليقظة الاستراتيجية، الاقتصاد الأخضر، الحاكمية..إلخ).

1- عدم تحسن بيئة الأعمال (محيط الاستثمار):

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر بفضل توفير إطار قانوني من أحسن التشريعات العالمية، إلا أن التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار، تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري في تحقيق مستويات عليا من النمو الاقتصادي، والسير بالعملية التنموية إلى الإمام عن طريق إزالة كل العراقيل والحواجز التي يمكن ذكر بعضها فيما يلي[3]:

- تردي بيئة الأعمال والخدمات والسيطرة الكبيرة للقطاع العام على النشاط الاقتصادي.
- ضعف وهشاشة البنية القاعدية للاقتصاد الوطني الجزائري.
- ضعف النظام المالي سيما النظام المصرفي، وعدم تفعيل السوق المالي.

[3] حراق مصباح، تحديات الاقتصاد الجزائري، متوفرة على الموقع:www.veecos. net

– غياب وافتقار الإدارة الاقتصادية (بنوك، ضرائب، تأمين، مؤسسات اقتصادية) للكوادر المتخصصة والكفاءات العالية، بخاصة من هم على مستوى المناصب النوعية.

– عدم وجود استقرار في التشريعات واللوائح الاقتصادية.

– ضعف ممارسات الإدارة التنفيذية الحكومية (الفساد، البيروقراطية، عدم الشفافية، بطئ وتعقد العمل الإداري، الرشوة...الخ).

– عدم فعالية النظام القانوني وضعف استقراره وعدم تجاوبه مع المعايير الدولية القائمة على عناصر مثل (الشفافية، الطلب على القوانين من طرف المتعاملين الاقتصاديين، مشاركة الأفراد في صياغة هذه القوانين، مؤسسات قوية لتنفيذ هذه القوانين).

– عدم وجود جهاز قضائي قادر على مسايرة التحولات الاقتصادية تجعله قادرا على تنفيذ القوانين واللوائح، وحل النزاعات التي تنشأ بكفاءة وحيادية.

– غياب نظام معلوماتي دقيق، يوفر للمتعاملين الاقتصاديين مختلف الأرقام والمؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الوطني، وهو ما يؤثر على صناعة وإنتاج الإحصاء في الجزائر.

2– ضعف النظام المالي:

مازال النظام المالي الجزائري رغم كل محاولات الإصلاح غير قادر على مواكبة التطور المفهومي الذي طرأ على المشهد الاقتصادي الجزائري، بل قد يعزى إليه فشل مسار الإصلاحات في الجانب المتعلق بدعم العرض وتكثيف الطاقة الإنتاجية للمؤسسات، وكذا جذب وتفعيل الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، بخاصة في ظل شبه غياب سوق مالي وعدم كفاءة النظام البنكي، وتأخر منظومة التأمينات، وضعف نظام الصرف الأجنبي وغيرها.

بوجه عام يعاني النظام المالي الجزائري من سلبيات عديدة نذكر البعض منها[4]:

[4] عبد المجيد بوزيدي، **النظام المالي الجزائري واقع وأفاق**، ط2 (الجزائر: دار هومة للنشر، 2012)، ص56.

- رتابة السوق المالي خاصة في ظل المحيط الاقتصادي الراكد الذي لا يشجع قيامه؛ إذ يتطلب هذا الأخير وجود بنية ملائمة تعتمد على فلسفة اقتصادية واضحة، تؤمن بدور القطاع الخاص في عملية التنمية وعلى سياسة ادخارية فعالة.

- محدودية وعدم تنوع الأوراق المالية في الجزائر، بحيث يقتصر التعامل في بورصة الجزائر على الأوراق المالية المتمثلة في سندات القرض العام.

- تأخر المنظومة الإعلامية الإحصائية والمحاسبية في الجزائر، مما يعيق نجاح السوق المالي الذي يتطلب الشفافية، والقدر الكافي من المعلومات والبيانات للمتعاملين الاقتصاديين.

- ضعف الخدمات المالية المقدمة من طرف البنوك واقتصارها على عمليات تقليدية بطيئة لا ترقى إلى مستوى تحولات الاقتصاد الجزائري.

- هيمنة القطاع البنكي (العمومي) على النشاط المصرفي بنسبة تفوق 90 %، وهو ما يعطي دلالة واضحة على عدم نجاح البنوك الخاصة في الجزائر.

- ضعف الإشراف المصرفي وهو ما يتجلى في عدم تطبيق الأساليب الفنية والتقنية المتعلقة بالرقابة على أعمال البنوك، مما أدى إلى خلق ثغرات في المنظومة المصرفية الجزائرية.

- عدم التزام غالبية البنوك بالمعايير التحوطية (قواعد الحذر) الدولية المفروضة من طرف لجنة بال الأخيرة لاسيما تلك المتعلقة بمؤشرات: الشفافية في نشر المعلومات، وضع منظومة متكاملة لإدارة المخاطر، أهمية المحاسبة ومبادئ التقييم السليمة، وضع مناهج مختلفة للتحليل الائتماني.

3- ضعف ورتابة المؤسسة الاقتصادية:

إن جميع محاولات الإصلاح التي طبقت على المؤسسة الاقتصادية بدءا بإعادة الهيكلة المالية والعضوية، مرورا إلى الاستقلالية، فالتطهير المالي، ثم عقود النجاعة، وانتهاء بالخوصصة

والشراكة لم تأت بثمارها المرجوة منها، فأداة الإنتاج الوطنية ما زالت تعاني العديد من الاختلالات والتشوهات نذكر منها[5]:

- ضعف الإنتاج من الناحية الكمية والنوعية.
- عدم قدرتها على الوصول إلى الموارد المالية.
- ضغط جبائي لا يتماشى مع أهمية وحجم المؤسسة.
- عجز مالي مستمر لأغلبية المؤسسات الاقتصادية.
- قدم وسائل الإنتاج، فالجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني رث وقديم (نسبة اهتلاك كبيرة).
- طاقة إنتاجية ضعيفة.
- عدم امتلاك المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتقنيات الإدارة والتسيير الحديثة.
- عدم امتلاك المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتقنيات التسويق الحديثة.
- صعوبة التزام المؤسسات الجزائرية بمواصفات التقييس العالمية، وتحديات المطابقة مع الأنظمة التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة (OMC) مثل أنظمة الجودة، أنظمة إدارة البيئة، أنظمة مواد التعبئة والتغليف، أنظمة المواد الأولية، ومن ثمة عدم تحكم المؤسسة الجزائرية في المواصفات الفنية التي أصبحت محددا ومعيارا رئيسيا للدخول والتموقع في الأسواق.
- غياب وظيفة البحث والتنمية عن ثقافة المؤسسة الجزائرية، مما يجعلها غير قادرة على التحكم في الميزة التنافسية الجديدة القائمة على المعرفة، الذكاء، والإبداع، إضافة إلى عدم ربطها علاقات اقتصادية مع شبكات البحث الوطنية والدولية.
- غياب مفهوم الرقابة الاستراتيجية للبيئة الداخلية والخارجية التي تمكّن من رصد وتحليل التغييرات العميقة التي تطرأ على المحيط العام الذي تعمل ضمنه المؤسسة، بما يقدمه من فرص وتحديات، وبالتالي عدم تحكم المؤسسة الجزائرية في إدارة التغيير الاستراتيجي.

[5] Ahmed ben bitour , "de l'avantage comparatif a l'avantage compétitif , le défi de l'entreprise algérienne" ,**liberte** , 12 –01- 2012.

– غياب مفهوم التحالف الاستراتيجي عن ثقافة المؤسسة الجزائرية، والذي أصبح يشكل بديلا وخيارا مهما من أجل علاج جوانب الضعف والسماح بخلق كيان تنافسي أفضل.

4– هشاشة المحيط الاداري والاقتصادي:

يعاني الاقتصاد الجزائري من بعض الممارسات السلبية التي أصبحت تؤثر كثيرا على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، وتحدّ من الكفاءة السياسية والاقتصادية لمؤسسات الدولة، كازدياد شبكات السوق الموازي وتنامي أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، وتوسع ظاهرة التهرب والغش الجبائيين، إضافة إلى بيروقراطية الجهاز الإداري وهو ما يلمس من خلال ثقل وتعقد الاجراءات الإدارية، دون أن ننسى ظاهرة الرشوة التي رغم توفر الإطار القانوني اللازم لمحاربتها إلا أنها مازالت لصيقة بكثير من جوانب النشاط الاقتصادي والتجاري[6].

من أجل القضاء على ممارسات الفساد قامت الجزائر بمجهودات جبارة وذلك بتوفير النصوص التشريعية والهياكل التنظيمية التي من شأنها القضاء على هذه الظاهرة، ولعلّ أهمها القانون رقم: 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون رقم: 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته والذي تم تعديله سنة 2012 بالأمر الرئاسي 02/12. أما على مستوى الهياكل المكلفة بمحاربة الفساد فنذكر إنشاء الديوان المركزي لمكافحة الفساد سنة 2012، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، إضافة إلى خلية الاستعلام المالي على مستوى وزارة المالية المنشئة سنة 2002.

رغم كل المجهودات التي تبذلها الدولة في مجال إضفاء الشفافية والنزاهة على الممارسات الاقتصادية فإن الاقتصاد الجزائري لازال يعاني من بعض المظاهر السلبية خصوصا بعد الانفتاح على اقتصاد السوق لا سيما عبر الصور والتجليات التالية:

[6] ياحي رؤوف، **الاقتصاد الجزائري بين متطلبات الواقع وفرص الأسواق**، ط1 (دار بلقيس للنشر، 2010)، ص105.

أ- **التهرب والغش الجبائيين:** ترتبط ظاهرة الغش الجبائي بفكرة الهروب من الواجبات والالتزامات الملقاة على عاتق المكلف بالضريبة، وتفادي تحمل العبئ الجبائي، وهي تعتبر من أهم معوقات السياسة الجبائية، تقوم هذه الظاهرة على الإخفاء القانوني وفيها يتم استحداث وضعيات قانونية مزيفة غير صحيحة والاخفاء المحاسبي يتم فيها استعمال التقنيات المحاسبية مثل الغش بزيادة الأعباء، الغش بتخفيض النواتج، عدم التسجيل المحاسبي للمبيعات[7].

عمليا فإن الغش والتهرب الجبائي في الجزائر يلحق خسارة ونزيفا للمالية العامة، ويتسبب في خسائر معتبرة للخزينة العمومية بقيمة معتبرة من الإيرادات الجبائية قدرت سنة 2015 بحوالي 537 مليار دج وهي تمثل تقريبا ربع الإيرادات الجبائية العادية[8]، دون أن ننسى الآثار السلبية التي يحدثها التهرب والغش الجبائي على الاقتصاد الجزائري من خلال إعاقة المنافسة وإحداث التشوه الاقتصادي بمنحه الأفضلية للمؤسسة التي تغش مقارنة بتلك التي لا يمكنها الغش، مما يشل ويفشل المنافسة النزيهة والشريفة بين قطاعات النشاط الاقتصادي والتجاري.

ب- هياكل إدارية وتنظيمية ثقيلة:

يعاني الاقتصاد الجزائري من الهياكل التنظيمية والإدارية الثقيلة مما أدى إلى كثرة الإجراءات البيروقراطية، الشيء الذي أثر بشكل سلبي على توفير الشروط الموضوعية لجذب الاستثمار وتحسين أداء الاقتصاد ككل، وهو العامل الأساسي وراء تصنيف الجزائر ضمن الدول المتأخرة في جودة بيئة الأعمال خصوصا التقارير الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي التي تحلل مكونات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، فقد

[7] فلاح مُحَّد، "السياسة الجبائية: الأهداف والأدوات بالرجوع إلى حالة الجزائر"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005)، ص74 و75.

[8] كلمة المدير العام للضرائب "عبد الرحمان راوية "، على هامش لقاء إطارات المالية والضرائب، المنعقد بزرالدة أيام 25 و26 و27 ماي 2013.

احتلت الجزائر المرتبة 152 عالميا[9] ضمن مؤشر سهولة ممارسة الاستثمار في التقرير رقم 10 الصادر سنة 2013 عن البنك الدولي وذلك بالنظر الى المعايير التالية: (استخراج التراخيص، تنفيذ النشاط التجاري، تسجيل الملكية، تصفية النشاط التجاري، دفع الضرائب، التصريح الضريبي، تنفيذ العقود، الحصول على القروض، إجراءات المنازعات التجارية والضريبية، التحكيم التجاري والتسوية القضائية).

إن مناخ الاستثمار الجيد وبيئة الأعمال الجاذبة للمستثمرين لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل تحسين نوعية الخدمة العمومية وفي ظل جودة عمل المؤسسات، من منطلق أن المناخ الاستثماري هو عبارة عن مجموعة معقدة ومتشابكة من العناصر المختلفة تكمل بعضها البعض، هذه العناصر معظمها غائبة في الاقتصاد الجزائري، فمثلا حل المنازعة الضريبية في الجزائر يستغرق في المتوسط ثلاث سنوات إلى أربع[10]، كما أن الحصول على القروض يمر بإجراءات إدارية ثقيلة جدا وهي عوامل كلها لا تخدم بيئة الأعمال في الجزائر وتجعل الاقتصاد الجزائري بدون شك يدفع ضريبة ثقل الجهاز الإداري.

ج- الرشوة: تعد الرشوة من أصعب أنواع الفساد لتعددها وصعوبة قياسها (إثباتها)، فالرشوة ترى ولا تمسك، ويزداد هذا الأمر أهمية في الاقتصاد الجزائري إذا علمنا أن الجزائر قامت بضخ أموال عمومية معتبرة في إطار برامج الانعاش الاقتصادي دون وجود جهاز إداري يتسم بالكفاءة وقادر على ترشيد هذه الأموال وجعلها تحدث الأثار الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة منها.

يعد القطاع الإداري أحد الأجهزة الأكثر عرضة للفساد والرشوة في الجزائر، خصوصا الإدارة الاقتصادية التي هي محل المعاملات المالية مثل: مصالح الضرائب، الجمارك، البنوك،

[9] التقرير رقم 10 للبنك الدولي للإنشاء والتعمير عن ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2013 بعنوان "إجراءات حكومية أكثر ذكاء لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة" العدد التاسع، سنة 2013. ترتيب الجزائر ورد في الصفحة 12 من التقرير، متوفر على الرابط www.doingbusiness.org

[10] عبد الرحمان راوية المدير العام للضرائب، لقاء منتدى إطارات الضرائب والمالية، أيام 25 و26 و27 ماي 2013.

إضافة إلى الإدارات المالية الأخرى، وتأتي في المرتبة الثانية الإدارات المسؤولة عن الصفقات العمومية، بحيث كثيرا ما تستغل الأجهزة الإدارية الثغرات القانونية الموجودة في قانون الصفقات العمومية من أجل التحايل.

د- استشراء (توسع) الاقتصاد الموازي:

يمثل الاقتصاد غير الرسمي مجالا واسعا وكبيرا في الاقتصاد الوطني، مما جعل الكثير من الأنشطة الاقتصادية بعيدة عن أعين الحكومة وأجهزتها الرقابية، وفي ظل هذه الظروف تحدث المنافسة غير الشريفة؛ إذ مع مرور الوقت تصبح المؤسسات الفاسدة هي السائدة في السوق لاستفادتها من مزايا السوق الموازي بطريقة غير قانونية، وقد اتسعت مجالات الاقتصاد غير المراقب في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق وأصبحت تشمل الكثير من القطاعات التجارية والصناعية، وهو ما يحرم ميزانية الدولة من جباية إيرادات ضريبية وجمركية كثيرة ومن أهم مظاهره في الجزائر[11]: البيع والشراء بدون فواتير، تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي، تقديم تصريحات خاطئة لأرقام الأعمال، النشاط بدون سجل تجاري.

في غياب إحصائيات دقيقة، تشير بعض الأرقام بأن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يمثل حوالي 30 % من الناتج المحلي الإجمالي تقريبا، إلا أن الاحصائيات التي قدمتها المديرية العامة للضرائب تشير إلى أن معظم قضايا التهرب الضريبي تتركز في قطاع التجارة الخارجية وبالخصوص الاستيراد.

ثانيا- رؤية استشرافية للاقتصاد الجزائري (اقتصاد الغد والتحول الذي نريد):

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وأحادي غير متنوع يقوم على استراتيجة استنزافية للثروة البترولية والغازية، وهذا على حساب الاستراتيجيات الأخرى، الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الجزائري رهين الأسعار المسجلة في الأسواق الدولية ، فالمحروقات تساهم بنسبة

[11] حراق مصباح، "تكييف النظام الجبائي والجمركي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة الداخلية والخارجية"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011/ 2012)، ص 170.

35% من الناتج الداخلي و98%من إجمالي الصادرات، و64% من الإيرادات العامة للدولة، ونسب الجباية البترولية تتراوح ما بين (55% و68%) من إجمالي الجباية الكلية للدولة[12].

من هذا المنطلق يتحتم على الجزائر إيجاد استراتيجيات وسياسات أخرى وهو ما يطرح بالحاح ضرورة استشراف واقع جديد للاقتصاد الجزائري بامكانه استيعاب متطلبات ورهانات التنمية المستديمة المعبر عنها بتحديات الألفية الجديدة التي تتطلب اتخاد اجراءات جريئة ونماذج جديدة تعطي وزن متساوي للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، من تخفيف للفقر والبطالة ، الى تحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقوي، الى توزيع أكثر عدالة للمداخيل مما يوفر مناعة للاقتصاد الجزائري في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي ، وعليه فإن استيعاب رهانات التنمية المستديمة يمر عبر رؤية استشرافية للاقتصاد الجزائري تحقق التحول الرباعي التالي:

- التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- التحول إلى الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة.
- التحول إلى مؤسسة الألفية الثالثة القائمة على نظام اليقظة الاستراتجية.
- التحول إلى حوكمة الاقتصاد.

1-التحول الى الاقتصاد الأخضر: يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة المواد الإيكولوجية. ويمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية"[13]، ففي الاقتصاد الأخضر يكون النمو في

[12] ياحي رؤوف، مرجع سابق، ص19.

[13] "نحو اقتصاد أخضر، مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"، تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2011، ص12.

الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الايكولوجي، وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الانفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح، ويجب أن يحافظ مسار التنمية عن رأس المال الطبيعي ويحسنه، بل ويعيد بناءه عند الحاجة باعتباره مصدرا للمنفعة العامة، خاصة الفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم على الطبيعة.

من هذا الطرح المبدئي للاقتصاد الأخضر يتعين على الجزائر إذا رغبت في إحداث النقلة النوعية في اقتصادها عن طريق التحول الى الاقتصاد الأخضر العمل على تحقيق:

– خلق إطار جديد لفهم النمو الأخطر على المدى القصير و الطويل مضمن التحديات البيئية التي تغطي أربعة مجالات ذات الأولوية "التنوع البيولوجي، التغير المناخي، خدمات النظام الايكولوجي، الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية".

– إحداث التغيرات اللازمة للنمو الأخضر والتسعير المناسب للسلع والخدمات البيئية، وتشجيع التدابير اللازمة لتعزيز التكنولوجيات الخضراء.

– التعاون الدولي من أجل النمو الأخضر بما في ذلك تمويل المنافع العامة العالمية "المناخ والتنوع البيولوجي"، مع خلق ظروف النمو الأخضر لصالح الفقراء ومعالجة مخاطر القدرة التنافسية.

– خلق إطار محاسبي جديد لتسليط الضوء على الثغرات وقياس التقدم نحو النمو الأخضر، وبالتالي خلق مؤشرات للنمو الأخضر لقياس التحول للاقتصاديات الأكثر استدامة.

يعتبر الاقتصاد الأخضر امتدادا لمفهوم التنمية المستدامة الذي ظهر لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام "1987" والتي عرفتها بأنها "تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم، وهي بالتالي لا تخرج عن كونها

عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعية، وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة".

لقد أصبحت التنمية المستدامة مند قمة الأرض عام 1992 مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم المختلفة، خصوصا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، تطبّق فيها التنمية من خلال أبعادها الرئيسية التالية:

- مكان التنمية (Territorial)
- كم التنمية (Quantitative)
- نوع التنمية (Qualitative)
- مدة التنمية (Temporaire)

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستخدمة من جهة ثانية، وذلك بالاعتماد على السياسات الاقتصادية الفعالة للحفاظ على البيئة والحدّ من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة، والسعي للحد من آثار الفقر الآخذة بالزيادة في كثير من البلدان، وذلك من خلال توفير فرص العمل اللائقة وتحديد الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يحفظ كرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم، بعيدا عن المجاعة والأوبئة الفتاكة، واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي لا تلحق أضرار بالبيئة وصحة الإنسان[14].

إن الاقتصاد الأخضر هو في الحقيقة صياغة القيم حول كيفية تعريف التقدم والرخاء، وهو يقتضي اختيار مقاربة للتطور على أساس تلك القيم. إنه في الجوهر منهجية تعزز التوسع الاقتصادي، وتحمي الغلاف الحيوي، وتضمن المساواة الاجتماعية في آن واحد مع عدم السماح بنجاح أي من هذه الأبعاد الثلاثة على حساب البعدين الآخرين، ويستلزم هذا

[14] Rapport intérimaire la stratégie pour une croissance verte : Concrétiser notre engagement en faveur d'un avenir durable, Réunion du Conseil de l'OCDE au niveau des ministres27-28 mai 2010 ; p54

الهدف تشجيع الاستثمارات الاقتصادية شرط الاستخدام المستدام للموارد بما لا يتجاوز الحدود الإيكولوجية المعقولة، مع إتاحة المجال لتأمين الرفاهية والفرص الاقتصادية للجميع.

إن الاقتصاد الأخضر يجعل الاقتصاد أكثر كفاءة على المدى الطويل فيزيد إنتاجية الموارد خصوصا الطاقة، والماء إلى أقصى حد ممكن، ويقلل النفايات، ويخفض التلوث، ويتم فيه ترشيد الموارد المستعملة، وتوجه الاستثمارات إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من أجل زيادة إنتاجياتها الاقتصادية والبيئية وقدرتها على خلق وظائف خضراء، ودعم الفقراء إلى أقصى حد ممكن وذلك باعتماد الحوكمة المشتركة لهذه الموارد الطبيعية. وهو ما يضمن المساءلة والشفافية بشأن كيفية إدارة الموارد الطبيعية، وقصد إتاحة التوصل إلى هذه المكاسب في الكفاءة والإنتاجية فإن الاقتصاد الأخضر ينبغي أن يلغي دعم الأسعار(خصوصا للوقود والكهرباء والماء) وبقية الحوافز المضرة، فهذه الإعانات تشجع على المبالغة في الاستهلاك، ولا تصل عادة إلى الفقراء بشكل عادل وتسبب الأضرار بالمواد البيئية، وتقوض الاستثمارات الخضراء[15].

إن رؤيتنا لجزائر الغد الخضراء تجعل من الضروري على الاقتصاد الجزائري أن يتماشى مع معطيات التوجه إلى الاقتصاد الأخضر على الأقل في المدى المتوسط؛ أي في آفاق سنة 2030 مما يستدعي إدخال مقاربات (الأمن الطاقوي، مقاييس كفاءة الطاقة في الأبنية السكنية، الطاقات المتجددة، ضرائب الكربون، الأمن المائي، بلورة تفكير اقتصادي جديد مبني على الحسابات الايكولوجية) هذه المقاربات نذكرها في ما يلي:

– إدخال مقاربة الأمن الطاقوي في الاستراتيجية الاقتصادية للدولة الجزائرية بتوفير نظام حوافز يشجع الاستثمار في تكنولوجيات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، مع التركيز في الجزائر على الطاقة الشمسية من منطلق امتلاكها لنقاط القوة فيها.

[15] Rapport intérimaire la stratégie pour une croissance verte ,op.cit. , p68.

– اعتماد مقاييس كفاءة الطاقة في الأبنية السكنية والتجارية والتصنيع والنقل مثل "مقاييس كفاءة وقود السيارات، مقاييس كفاءة الأدوات والمعدات والمصابيح، مقاييس الأبنية الكفؤة بالطاقة وغيرها.. إلخ".

– تبني كفاءة الطاقة واعتماد الطاقات المتجددة كركن لسياسة طاقوية جديدة تبنى على جهود منسقة بين القطاع الخاص والحكومي.

– تعديل أسعار الطاقة باستمرار لتعكس الكلفة الاقتصادية الحقيقية والندرة والكلفة الحدية الطويلة المدى والأضرار البيئية، وإصلاح أسعار الطاقة من أجل ترشيد أسعارها.

– الانتقال إلى تنمية خضراء قليلة الكربون باستعمال ضرائب الكربون وصرف إيراداتها لتنمية الطاقات المتجددة على غرار التجربة الألمانية. وفي هذا الصدد يجب تعديل النظام الجبائي الجزائري بما يسمح باستيعاب التطبيقات الحديثة للجباية البيئية مثل (تطبيق الاهتلاك المتناقص على المعدات الخضراء، نظام الدفع والرد، نظام الاعانات للعتاد الأخضر...الخ).

– إدخال مقاربة الأمن المائي بالموازنة بين حماية الموارد المائية واستخداماتها وتلافي مهددات التلوث وتحسين صحة الانسان ورفاهيته جنبا الى جنب مع الاستدامة البيئية.

– الالتزام باستراتيجية وطنية عميقة تلتزم بتطبيق المجالات الحديثة لترشيد المياه مثل "الري المكمل والري الناقص، اختيار المزروعات ذات العائد الاقتصادي الأعلى، استعمال النمذجة في الري، معالجة المياه المبتذلة، إعادة تدوير المياه الرمادية، حصاد المياه، المياه الافتراضية، وغيرها من النماذج الحديثة.

– ضرورة تجاوز التفكير الاقتصادي التقليدي بإدخال الحسابات الإيكولوجية في صياغة السياسات الاقتصادية، وتجاوز النظرة التقليدية في اعتبار الناتج المحلي الاجمالي المقياس الأساسي للأداء، وبالتالي يستوجب حساب الثروات الايكولوجية الطبيعية من أجل توفير معلومات عن استهلاك الموارد المتجددة وتوافرها.

2- التحول إلى اقتصاد المعرفة والتكنولوجية الرقمية:

1.2- اقتصاد المعرفة:

مما لاشك فيه أن الصراع العالمي في عالم الألفية الثالثة لن يكون صراعا على رأس المال أو المواد الخام الرخيصة، أو الأسواق المفتوحة، بل إنه سيستمر لفترة طويلة صراعا على المعرفة، لأن المعرفة هي التي ستصنع القوة، وتوفر المال، وتخلق المواد الخام وتفتح الأسواق، بل إن المعرفة ستشكل اقتصادا جديدا في مجالاته وآلياته ونظمه المختلفة "نظم الإنتاج المعرفية، نظم التسويق المعرفية، نظم التمويل المعرفية، نظم الكوادر البشرية".

إن الاقتصاد المعرفي يمتلك القدرة على الابتكار، وإيجاد منتجات فكرية معرفية لم تكن تعرفها الأسواق من قبل وهو اقتصاد لا توجد حواجز للدخول إليه، بل هو اقتصاد مفتوح أدى إلى إحداث طفرة هائلة في اقتصاديات الإنتاج والتسويق والتمويل، وتنمية الكوادر البشرية، مما أدى إلى خلق معطيات جديدة مثل[16]:

- زيادة القدرة التنافسية للمشروعات.
- تخفيض التكلفة، وزيادة كفاءة الإنتاج والتسويق كما ونوعا.
- زيادة مهارة خلق وابتكار وضع الفرص الاقتصادية، وتنميتها وتطويرها.
- حسن الاستغلال الأمثل للمواد والطاقات والإمكانيات المتاحة والتوظيف المتنامي لهذه القدرات.

إن تنمية اقتصاد مبني على المعرفة بات يفرض مجموعة من التحديات في إطار محيط اقتصادي متعدد ومتميز أساسا بمنافسة قوية وهو ما يستدعي على الأقل: اعتماد الاقتصاد على اليد العاملة المؤهلة المتخصصة، وانتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات المبنية على المعرفة، وتطابق الأجر مع مستوى الكفاءة.

[16] جمال داود سليمان، **اقتصاد المعرفة**، (عمان: اليازوري، 2009)، ص18.

لقد بيّنت الدراسات الحديثة أنّ المجتمعات التي تتقدم هي تلك التي تولي أهمية كبيرة إلى إنتاج المعرفة، والبحث العلمي "فاليابان تخصص 4 % من الناتج المحلي الاجمالي، كما تخصص كوريا الجنوبية للعملية التربوية 21 %بالمائة من ميزانية الدولة لديها، ذلك أن التعليم والمعرفة أضحيا من الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، بحيث تحول العالم من البحث والتصادم على الموارد النادرة إلى البحث والتصادم على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة ، ومن ثمة ظهور ميزة تنافسية جديدة تدعى التنافسية بالمعرفة[17].

لحد الآن لم تحدث المزاوجة بين الاقتصاد الجزائري والمعرفة؛ إذ يبقى البحث العلمي متواضعا فهو لا يتعدى 1% من الناتج المحلي الإجمالي حسب آخر الإحصائيات، وهي نسبة جد هزيلة إذا ما قورنت بنسب الدول المتقدمة التي يصل فيها حصة البحث العلمي 4% مثل اليابان، أما على المستوى الوحدوي والجزئي (المؤسسات) فقد اتجهت معظم المؤسسات الحديثة إلى وظائف أكثر أهمية مثل وظيفة البحث والتنمية، التي أضحت تأخذ أحجاما ومستويات وموارد مالية جد مرتفعة قد تصل إلى نصف الأرباح خصوصا المؤسسات التي تختار استراتيجية تطوير منتوجاتها سواء الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة، لاسيما الفروع الصناعية المتقدمة[18] (18)، هذه الإستراتيجية غائبة تماما لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تقتصر وظيفتها على الوظائف الكلاسيكية للمؤسسة.

2.2– الصناعة الرقمية:

أهم ما يميز الألفية الثالثة هو تحول القوة من المرحلة الصناعية إلى مرحلة المعلوماتية نتيجة التطور الكبير والمذهل في وسائل الاتصالات والمعلومات مما أدى إلى (تقليل كلفة الإنتاج، تحقيق الوفرة، تحقيق الجودة)، ومنه تراجعت الميزة التنافسية التي تستند على وفرات الحجم والانتشار الواسع في الأسواق إلى تلك المستندة إلى السرعة والمرونة، إذ إن

[17] فليح حسن خليف، **العولمة الاقتصادية** (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2010)، ص 229.

[18] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية (الجزائر: دار المحمدية، 2000)، ص 230.

الاقتصاديات القوية هي تلك المؤسسات التي لها القدرة العالية على تلبية الطلب في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب.

إن ما فعلته تكنولوجيا المعلومات بالاقتصاد العالمي اليوم جعل الكثير من المعطيات تتغير، فالذي لا يتحكم اليوم في المعلومة، الوقت (السرعة)، لا يكون له أي تموقع في هذا الفضاء الحيز الكل (السوق العالمي الموحد)، وعليه يجب التحكم جيدا في المعلومة والزمن من منطلق أهميتهما المتزايدة:

1.2.2– المعلومـة: إن الاقتصاد الجديد أضاف (عنصر المعلومات) إلى جانب العناصر الثلاثة التقليدية للإنتاج التي تتمثل في "العمالة، رأس المال، الموارد الطبيعية" وقد برزت تقنية المعلومات كأهم عناصر التكنولوجيا الحديثة، ونتيجة لهذا أصبح من الطبيعي أن يطلق على العصر الحاضر عصر المعلومات، أو عصر ما بعد الثورة الصناعية، ويمتاز العصر المعلوماتي بالنظرة إلى المعلومات على أساس أنها سلعة تحرك الاقتصاد العالمي الذي سيكون مكونا من صناعة الوسائط المعلوماتية المتمثلة في الحوسبة والاتصالات، والإلكترونيات، وهذه الصناعات هي أكبر الصناعات العالمية الآن وأكثرها ديناميكية ونموا، بحيث بلغ رأس مالها أكثر من (03) ثلاثة ترليون دولار.

من منطلق أن عالم الأعمال (المنظومة الاقتصادية) يتطلب توفر المعلومة في الوقت المناسب، بحيث لا يكمن اتخاذ القرار السليم، إن على المستوى الكلي المتمثل في القرارات الاستراتيجية للدولة، أو على المستوى الجزئي المتمثل في الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة بدون توفر المعلومة الصحيحة، وهو ما يجعل هذه الأخيرة مكلفة جدا باعتبارها مدخلا من مداخل الإدارة الرشيدة[19].

إن الاقتصاد الجزائري مطالب بأن يوفر لبيئة الأعمال (المحيط الاقتصادي) "وفرة المعلومة أولا، صحة المعلومة ثانيا، القدرة على حمايتها ثالثا"، لأن توفر قاعدة بيانات

[19] جمال داود سليمان، **اقتصاد المعرفة**، ص 102.

ومعلومات يمثل وسيلة وأداة للضبط والتقييم الاقتصادي، ومن ثمة رسم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية الناجعة.

2.2.2– الزمن (السرعة): إن عالم الأعمال والمال يتطلب السرعة، وعلى هذا الأساس ظهر الزمن كمتغير أساسي في الأداء الاقتصادي، فإذا كان التحكم في التكاليف في الألفية الثانية وما سبقها هو أهم محددات المردودية الاقتصادية وتعظيم الأرباح، فإن الألفية الثالثة أصبحت فيها محددات الأداء والتفوق الاقتصادي تقاس بمدى التحكم في الوقت؛ أي بمدى السرعة في الأداء لأن عالم المال والأعمال عديم الإحساس، ولا يمكنه الانتظار، إضافة إلى هذا فإن المفاهيم في وقتنا الحالي تتشكل بسرعة، فالفكرة الصحيحة اليوم تصبح مبتذلة غدا، وعليه تغيرت مفاهيم عديدة كانت بالأمس من الثوابت كمتغير الدولة القطرية لصالح العالمية، التجزؤ والانقسام لصالح التكامل، الانعزالية بين المؤسسات لصالح عصر الشبكات والتلاحم والاندماج، اقتصاديات السلم لصالح اقتصاديات المعرفة، المؤسسات الوطنية لصالح المؤسسات الكوكبية... إلخ[20].

أما التعليم في المستقبل فسوف تتغير معطياته هو الآخر وسيتجه نحو الرقمنة مسايرة لأنماط الاتصال الحديثة، ومن غير المستبعد أن تتقمص مدرسة المستقبل اللون الأخضر لتصبح مدرسة بدون ورق وفي ذلك أيضا مسايرة للبيئة النظيفة، ومع الرقمنة هناك الإرشاد التربوي في كل أطوار التعليم مسايرة أيضا للانعكاسات المحتملة للتطبيقات التقنية في مجال التعليم، وهناك التعليم للجميع كتطبيق آخر من تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ حيث بات واضحا أن التعليم يسير نحو تشكيل سوق مفتوح على المادة التربوية لا تشكل المدرسة الحالية منها سوى زاوية واحدة وستتقاسم الزوايا الأخرى فضاءات المجتمع المتعددة [21].

[20] محمود الفرقاوي، **الاقتصاد العالمي في عالم متغير**، ط2، (عمان: دار الميسرة، 2012)، ص 127.

[21] بشير مصيطفى، "التعليم في المستقبل من أين نبدأ؟" متوفر على الموقع الرسمي لكاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالاستشراف والاحصائيات على الرابط التالي: www.mps .gov .dz

من أجل تكييف المنظومة الاقتصادية الجزائرية مستقبلا مع معطيات الاقتصاد العالمي الجديد القائم على العناصر الجديدة (المعرفة، المعلومات، الرقمنة) يتعين الإلمام بجملة من المحددات نذكر بعضها في ما يلي:

– الاهتمام بوظيفة "البحث والتنمية، التطوير"، والاستثمار في البحث والذكاء والإبداع قصد التحكم في الميزات التنافسية الجديدة القائمة على المعرفة، ومن ثمة إعداد الطاقات الفكرية والإبداعية مع تطوير العلاقات بين المؤسسات وشبكات البحث.

– إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري من خلال خلق الطاقات المبدعة التي هي دعامة تطور وتنافسية المؤسسة الاقتصادية.

– حصر محددات النظام التعليمي في آفاقه المستقبلية من خلال مؤشرات قابلة للقياس.

– ضرورة أن تتحول المنظومة التربوية مستقبلا من إعداد الانسان المتعلم إلى الانسان الاجتماعي الذي يستطيع الاندماج في أهداف التنمية للدولة بما في ذلك صيانة وترسيخ الهوية، وسينجر عن ذلك حتما جانب المسؤولية الاجتماعية والاستعداد لمتغيرات المستقبل عن وعي كامل.

– الاستثمار في تكنولوجيا الاعلام والاتصال "صناعة البرمجيات، صناعة معدات الاعلام الآلي".

– ضرورة تبني سياسات الجودة في مخرجات التعليم.

– الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاعتماد على التعليم الإلكتروني.

– تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها.

– زيادة الانفاق العمومي المخصص للمعرفة والبحث العلمي.

– تحديث تقانات الاتصال والجاهزية الرقمية.

– استقطاب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيات الجديدة للاعلام والاتصال.

– توفير نظام معلوماتي دقيق، يوفر للمتعاملين الاقتصاديين مختلف الأرقام والمؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الوطني، وهو ما يعمل على ارساء دعائم صناعة وإنتاج الإحصاء في الجزائر.

3- التحول الى مؤسسة الألفية الثالثة القائمة على نظام اليقضة الاستراتجية:

إن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لن تتقدم إلا إذا أدركت مدلول التحولات العميقة التي يعيشها العالم وتحكمت في المعطيات الجديدة التي برزت إلى السطح مؤخرا، واستوعب القائمون عليها معنى الإدارة في العالم المتغير، بمعنى استيعاب إدارة التغيير ومعرفة كيفية رصد الأحداث، ومن ثمة بناء التوقعات والمسارات الجديدة في ظل تغير مفهوم الحيز الذي اعتادت عليه المؤسسات لصالح فضاء آخر يتميز بسباق محموم على الأسواق. فالمؤسسة الجزائرية يجب عليها ضبط نظام فعال لليقظة الاستراتيجية حتى تتمكن من خلق ميزة تنافسية تمكنها من تحقيق أسبقية على منافسيها في مجال نشاطها، لذلك يتحتم عليها فهم العلاقة بينها وبين البيئة التي تنشط فيها، ومعرفة مكوناتها الرئيسية وأبعادها المستقبلية قصد الاستفادة من الفرص المتاحة وتحييد الآثار السلبية الخاصة بالبيئة التنافسية.

إن مؤسسة الألفية الثالثة مطالبة بتفعيل وظيفة اليقظة الاستراتيجية لديها، هذه الأخيرة عبارة عن نظام يمكّن المؤسسة من مضاعفة مواردها والوصول إلى المعلومات الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، السوقية حتى تتمكن من التموقع جيدا واستغلال الفرص بطريقة جيدة[22].

إن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية اليوم مطالبة تأكيدا بأن تضبط وظائفها الاستراتيجية وفق محددات ومقاربات المؤسسة العالمية الحديثة وهذا لن يتأتى إلا باحترامها المعايير التالية:

– حتمية اكتساب القدرة على التعامل في سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية والدعم الذي اعتادت عليه في السابق.

[22] Humbert LESCA ,veille stratégique , concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise ,www.veille – stratégique. Org / docs

– ضرورة التخلص من أساليب الإدارة التقليدية، التي لم تعد تتناسب مع حركية الأسواق وضغوط المنافسة والشمولية، إلى أساليب الإدارة الفعالة والاستشرافية، مستوعبة متغيرات السوق وتسابق المنتجين.

– الاهتمام بوظيفة البحث والتنمية، التطوير، والاستثمار في البحث والذكاء والإبداع قصد التحكم في الميزات التنافسية الجديدة القائمة على المعرفة، ومن ثمة إعداد الطاقات الفكرية والإبداعية مع تطوير العلاقات بين المؤسسات وشبكات البحث.

– توفير المحيط المالي الملائم لعمل المؤسسة، وذلك بتيسير الوصول الى الموارد المالية عن طريق التنويع في أساليب التمويل الحديثة (سوق مالي نشط، جهاز بنكي فعال، إنشاء وتفعيل شركات رأس مال المخاطرة، التمويل الإيجاري وغيرها من أساليب التمويل الحديثة).

– توفير المحيط الجبائي الملائم للمؤسسة، وذلك بتكييف معدلات الاقتطاع الجبائي مع أهمية وحجم وموقع المؤسسة أي خلق منظومة جبائية مثلى للمؤسسة (ضغط جبائي ملائم، السرعة في التعامل مع الإدارة الجبائية عن طريق التعامل الالكتروني عند التصريح وعند الدفع وعند الطعن، تخفيف الاجراءات الجبائية لاسيما عند المنازعات الجبائية).

– إقرار نظام تفضيلي "تحفيزي" للمؤسسات النشطة (نظم تحفيزية جبائية وتمويلية تخص المؤسسات التي تدر أرباحا وتساهم في التنمية الاقتصادية).

– تبني وتطوير التحالف الاستراتيجي(alliances stratégiques) كاختيار وبديل مهم من أجل النمو والبقاء، والتوسع، وكذا استغلال فرص جديدة في السوق إضافة إلى تحقيق التكامل التكنولوجي.

– التحكم في مفهوم إدارة الجودة الشاملة من منطلق أن نجاح أي منتوج هو نتيجة منطقية لتحسينات الجودة في مختلف أطوارها (الجودة الكلية)، مثل جودة التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج، جودة الاستماع إلى الزبائن، جودة الاتصال، جودة التسيير، جودة الفحص والمراقبة.

– ضرورة التحكم في أساليب التسويق الحديثة عن طريق اختيار قنوات التوزيع الملائمة، وكذا الاستجابة الدقيقة لمتطلبات الزبون وفقا لما يعرف بالتسويق الحميم (marketing intimacy).

– إدارة المعلومات بشكل جيد، ذلك أن الاستخدام الجيد للمعلومات مدخل من مداخل الإدارة الرشيدة يجعل من المؤسسة قادرة على خدمة عملائها على نحو أكفأ وأسرع، وبالتالي تدعيم تموقعها السوقي.

– حتمية تطبيق مبدأ حوكمة الشركات، وذلك بالفصل بين الملكية والتسيير، الإفصاح والشفافية في نشر البيانات والمعلومات، إشراك صغار المساهمين في اتخاذ القرار، حسن توزيع المهام والسلطات.

– حتمية وضرورة الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية والاجتماعية في ممارسة الأنشطة التسويقية وذلك بتبني مفهوم التسويق الأخضر.

4– التحول إلى حوكمة الاقتصاد: يعد مصطلح الحوكمة الترجمة المقابلة لمصطلح "Gouvernance" الذي اتفق على أنه أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة والواعية الهادفة إلى التنظيم الجيد والدقيق.

الحوكمة مصطلح نقيض لمصطلح الفساد الذي تعرفه منظمة الشفافية العالمية "هو إساءة استعمال سلطة عامة من أجل تحقيق مصالح شخصية"، وهناك من يحدد ستة مظاهر للفساد هي: الرشوة، الاختلاس، الاحتيال، الابتزاز، المحسوبية، محاباة الأقارب، وهي مظاهر في مجموعها تدل على غياب المؤسسة السياسية الفعالة والمسؤولة مما يؤدي إلى الإتجار بالوظيفة العامة والتعدي على المال العام"[23].

[23] هاشم الشمري، إيثار الفتلي، **الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، ط1، (عمان: اليازوري، 2011)، ص 34.

إن حوكمة الاقتصاد وادارته الرشيدة من أكثر المجالات إثارة للنقاش والتحليل في الوقت الحالي لما له من تداعيات على النشاط والأداء الاقتصادي، بحيث هناك توافق في الآراء على أن الحوكمة السليمة لها دور بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو العالي الجودة، وبالمقابل فإن الفساد المالي والإداري له تأثيرات سلبية على التنمية؛ بحيث يؤدي إلى تخفيض معدلات الاستثمار، ويؤدي إلى تشوه بنية الانفاق الحكومي، وينجم عنه تفاقم عجز الموازنة، إضافة إلى تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد مع زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل ناهيك عن ضعف كفاءة المرافق العامة وتدهور نوعيتها. من أهم تجليات وأبعاد الحوكمة في عصرنا الحالي التي لها تأثيرات مباشرة على التنمية الاقتصادية ما يلي:

1.4– حوكمة الإدارة المحلية من أجل تحقيق التنمية المحلية:

من المهام الأساسية لإدارة الجماعات المحلية تحضير البرامج التنموية المحلية والقطاعية التي تتطلب الإلمام الشامل بالإمكانيات البشرية والاقتصادية المحلية واحتياجات التجمعات المحلية نفسها، وهو ما يستلزم تخطيطا محكما وتنظيما دقيقا، ورقابة صارمة وفعالة تستطيع توجيه مختلف الموارد والإمكانيات توجيها سليما لتحقيق التنمية المحلية المنشودة من طرف المجتمع المحلي.

إن حوكمة الإدارة المحلية هي مطلب أكثر من ضروري للاقتصاد الجزائري لا سيما اذا ماعلمنا أن أكبر مشكل يواجه الجماعات المحلية في الجزائر هو محدودية الموارد المالية من جهة وقلة الاستثمار المحلي من جهة ثانية، مما قلص من فرصة الارتقاء بالجماعات المحلية الى مرفق تنموي وتم الاكتفاء بالمرفق التقليدي كما هو عليه الحال اليوم.

إن حوكمة الإدارة المحلية تمر حتما عبر الآليات والنماذج التطبيقية الحديثة التالية:[24]

[24]Accorder une autonomie accrue aux autorités locales dans les pays partenaires pour une meilleure gouvernance, communication de la commission européenne , Bruxelles , le 15 /05 /2013 , eur- europa .eu .com.2013

- تقسيم إداري مضبوط وجيد يحدد نطاق وحجم الوحدات الإدارية المختلفة.
- تقسيم اقتصادي مضبوط يحدد ويراعي خصوصية النشاطات الاقتصادية المحلية.
- وجود هيكل تمويلي محلي نموذجي مستقل يحقق أهداف التنمية المحلية بكفاءة وفاعلية، وذلك بالفصل بين الموارد المحلية والموارد السيادية للدولة مما يدعم الاستقلال المالي والاداري للجماعات المحلية، ذلك أن التمويل المحلي هو ركيزة التنمية المحلية.
- مجالس محلية منتخبة تعبر فعلا عن التوجهات العامة للسكان تضطلع بصلاحيات تنفيذية ورقابية.
- المشاركة الشعبية من أفراد وجماعات مع الجهات الادارية المحلية في تحديد احتياجات وأولويات المنطقة المحلية، مع تحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاحتياجات.
- التكامل والتنسيق بين الجهات الادارية المحلية والمركزية بما يحقق التنمية الشاملة والمتكاملة.
- إشراك مؤسسات تمويل محلية وبنوك متخصصة لدعم كفاءة التمويل المحلي.

إن استراتيجية التنمية المحلية المتكاملة الجوانب هي التي ترتكز على الأبعاد الثلاثة المتمثلة في البعد الاقتصادي من خلال البحث عن القطاعات والمقومات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة، والبعد الاجتماعي من خلال توفير الحاجيات الأساسية للفرد من عدالة وصحة وتعليم وسكن، إضافة الى البعد البيئي من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على البيئة وفق التوزيع العادل والشامل للأجيال الحاضرة والمستقبلة، وهو ما يؤدي بدون شك في المحصلة النهائية إلى تحقيق الهدف الرئيس من حوكمة الإدارة المالية والمتمثل على وجه الخصوص في إنشاء جماعات محلية مسؤولة تنمويا، اجتماعيا، وبيئيا، مع العمل على تحويل الجماعات المحلية من مجرد هياكل مرافقة للدولة إلى دوائر لصنع القرار المحلي قائمة على المبادرة الاقتصادية وإشراك مختلف طبقات المجتمع والفاعلين الاقتصاديين على المستوى المحلي.

إن أكبر مشكل وتحد يواجه الجماعات المحلية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية اليوم هو مشكل محدودية الموارد المالية وقلة الاستثمار المحلي "المبادرة الاقتصادية المحلية"، وهو ما يطرح أهمية تغيير الفلسفة المالية المحلية المتبعة الآن والتي نعبر عليها بوجود جباية مركزية مطبقة على المستوى المحلي إلى فلسفة مغايرة تماما قائمة على جباية غير مركزية من خلال إنشاء نظام جبائي محلي مستقل قد تكون أولى بداياته اعتماد وانشاء قانون خاص بالجباية المحلية مع التركيز على الرفع من نسب الجباية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية واعادة النظر كذلك في الصندوق المشترك الخاص بالجماعات المحلية بما يتلائم وخصوصية التنمية المحلية والاقليمية[25].

2.4– حوكمة المالية العامة من أجل تجنب تبديد واستنزاف الثروة الوطنية:

إن حوكمة المالية العامة هي منهج علمي يهدف إلى المحافظة على الأموال العامة من سوء التصرف، وذلك عن طريق التأكد من اتباع الإجراءات وقواعد العمل المحددة، فهي نظام شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والإدارية بهدف المحافظة على الأموال العامة، ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفعالية في النتائج المحققة، فحوكمة المالية العامة تنصب على رقابة التصرف المالي من حيث تحصيل الإيرادات العامة ورقابة الإنفاق العام المالي[26].

تهدف حوكمة المالية العامة إلى تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف يمكن ذكر بعضها في ما يلي: "التأكد من أن الموارد تحصل طبقا للقوانين واللوائح، التأكد من سلامة الإنفاق العام، التأكد من تحقيق الوحدات الحكومية لأهدافها بكفاءة وفعالية، التأكد من سلامة

[25] توصيات اليوم البرلماني حول موضوع "موقع الجباية المحلية في الاصلاح الجبائي "، من تنظيم لجنة المالية والميزانية بالغرفة السفلى للبرلمان بالتنسيق مع وزارة المالية، يوم 21 أفريل 2013.

[26] مُحَمَّد خالد المهايني "الفساد الاداري والمالي، مظاهره وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته" ، بحث مقدم للملتقى الدولي السابع حول الفساد الاداري والمالي، جامعة سكيكدة 2012، بحث منشور ضمن **مجلة أبحاث الملتقى** ، ص24.

تحديد نتائج الأعمال والمراكز المالية، تحسين معدلات الأداء والكشف عن المخالفات والانحرافات"[27].

قصد تعزيز حوكمة المالية العامة استحدث صندوق النقد الدولي ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة سنة 2001 وتم تعديله سنة 2007، وذلك لما تشكله من عنصر أساسي لسلامة الحوكمة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق درجات عليا من النمو الاقتصادي بهدف "الاستخدام الفعال والمناسب للأموال العامة، وتطوير الإدارة المالية لتكون إدارة سليمة والتنفيذ المنظم لأوجه النشاط المختلفة، وتبليغ المعلومات إلى السلطات العامة والجمهور من خلال نشر تقارير موضوعية ذات أهداف، وكشف الانحرافات عن المعايير القياسية، وكشف مخالفة قواعد المشروعية والكفاءة، والتوفير في إدارة الأموال".

يرتكز ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة على المبادئ الأساسية التالية[28]:

- **وضوح الأدوار والمسؤوليات:** يجب التمييز بين القطاع الحكومي وبين باقي قطاعات الاقتصاد، وينبغي أن تكون أدوار السياسات والادارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور.

- **علانية عمليات الميزانية:** يجب أن تتقيد عمليات إعداد الميزانية بجدول زمني ثابت، وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة، وينبغي توفير اجراءات واضحة لتنفيذ الميزانية، ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها.

[27] OCDE (2008) , « transparence budgétaire, les meilleures pratiques de l'OCDE sur la gestion budgétaire » ,vol 01 ,n 03.

[28] "دليل شفافية المالية العامة 2007"، تقرير لصندوق النقد الدولي، متوفر على الرابط: www.imf.org

- **إتاحة المعلومات للاطلاع العام:** ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن أنشطة المالية السابقة والحالية والمقبلة، وعن أهم المخاطر فيما يتعلق بالمالية العامة، كما يجب التعهد بنشر معلومات المالية في الوقت المناسب.

- **ضمانات الموضوعية:** يجب أن تستوفي بيانات ومعطيات المالية العامة معايير جودة ودقة البيانات المتعارف عليها.

كما استحدث صندوق النقد الدولي ميثاقا آخر مكملا لميثاق شفافية المالية العامة سمي بميثاق شفافية ايرادات الموارد يساهم في معالجة مشكلات الشفافية لدى البلدان التي تسهم الموارد الطبيعية فيها بنسبة كبيرة من الإيرادات أو ما يطلق عليها بمصطلح "شفافية الصناعات الاستخراجية" وهو ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري المتميز بثروة المحروقات، بحيث نبّه بعض الخبراء إلى وجود ارتباط بين وفرة الثروات الطبيعية وضعف الأداء الاقتصادي "مفارقة الوفرة" أو ما يصطلح عليه "بلعنة الموارد"، هذه اللعنة من الممكن اجتنابها إذا تم التقيد ببنود هذا الميثاق من خلال ممارسات الإدارة الرشيدة والشفافة[29].

ينبه هذا المرشد أو الميثاق إلى أن الايرادات الفعلية غير المتجددة لاسيما النفط والغاز هو أبرز نموذج للمشكلات التي تطرحها ثروة الموارد في البلدان النامية "تدفقات إنتاج وايرادات كبيرة، وسريعة النمو لكن محدودة زمنيا، ولها درجة عالية من التقلب في الأسعار"، واذا ما تميزت الحكومات بالضعف فإن امتلاك هذه الثروة يوفر مجالا واسعا للسياسات غير الفعالة والفساد الصريح، وهي عوامل يمكن أن تسهم في ضعف أداء النمو وتبديد ثروة النفط الوطنية.

يرتكز ميثاق شفافية إيرادات الموارد على المحاور التالية[30]:

[29] "المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد 2007"، تقرير لصندوق النقد الدولي، ص11، متوفر على الرابط: www.imf.org

[30] "المرشد الى شفافية ايرادات الموارد 2007"، ص ص12- 25.

– ينبغي أن تكون الترتيبات التعاقدية بين الحكومة وشركات الموارد والجهات المسؤولة عن إدارة حقوق الامتياز متسمة بالوضوح وسهولة الاطلاع عليها.

– ينبغي تصنيف المقبوضات المحصلة من جميع مصادر الايرادات الرئيسية بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالموارد والمساعدات الخارجية بصفة مستقلة في وثائق الموازنة السنوية.

– لابد من وجود أساس قانوني واضح فيما يخص حقوق الانتفاع بالأصول العامة أو استغلالها.

– ينبغي توخي العلانية في عمليات شراء وبيع الأصول العامة مع تحديد المعاملات الكبيرة بصفة مستقلة ومنفصلة.

– ينبغي اطلاع الجمهور بشكل واضح على اتفاقيات اقتسام الإنتاج مع شركات الموارد.

– ينبغي توخي الوضوح في تحديد هياكل ملكية شركات الموارد الوطنية ودورها المالي إزاء الوزارة القطاعية ووزارة المالية.

– ينبغي أن تشتمل وثائق الموازنة تحديدا ووصفا دقيقا للأنشطة التي تتحمل بمقتضاها شركات الموارد الدولية أو الوطنية نفقات اجتماعية أو بيئية أو توفر إعانات مالية للمنتجين أو المستهلكين بدون دعم صريح من الموازنة.

– ينبغي توخي الوضوح في تحديد الآليات المعنية بالتنسيق بين عمليات الصناديق المنشئة لإدارة إيرادات الموارد وغيرها من أنشطة المالية العامة.

– ينبغي أن يحدد نظام المحاسبة الحكومي جميع العائدات الحكومية من إيرادات الموارد وأن يسهم في إصدار تقارير منتظمة وشاملة في الوقت المناسب للاطلاع عليها.

3.4– حوكمة للشركات من أجل إضفاء الافصاح والشفافية على الاقتصاد الوطني:

هناك العديد من التعريفات لمفهوم حوكمة الشركات ومن أهمها التعريف المقدم من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح؛ إذ يمثل الإطار الذي يتم من خلاله

وضع أهداف الشركة وأساليب تحقيقها والرقابة على الأداء"، وبناء عليه يمكن القول بأن حوكمة الشركات هو "النظام الذي يمكن مجلس إدارة الشركة من تحقيق أهداف الشركة[31].

ظهرت الحاجة إلى حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية، إضافة إلى تحرير رؤوس الأموال وزيادة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى ضعف الرقابة على تصرفات المديرين، وبالتالي وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية وبالتالي تهدف حكومة الشركات إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وتحقيق النظامية والعدالة، ومنح حق مسائلة إدارة الشركة، وحماية حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية لهم، وضمان مراجعة الأداء المالي مع إقرار مبدأ الإفصاح والشفافية، وتكوين لجان مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية.

تقتضي مبادئ الحوكمة بأن يتم الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك الإفصاح عن المركز المالي للشركة ونتائج الأعمال، وحقوق الملكية، ويبدو اهتمام المنظمات الدولية بحوكمة الشركات كبيرا؛ حيث قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في وضع عدد من المبادئ التي تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين في الشركات وذلك من خلال البنود المتعلقة "بتحديد الطرق المضمونة والواضحة في تسجيل ملكية الشركات التي يتم إنشاؤها، طريقة حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منظم، مشاركة جميع المساهمين في

[31] Performance et gouvernance de l'entreprise, Avis du conseil économique social et environnemental, mai, 2013, www.lecese.fr/./pdf/2013__performance_gouvernance_entreprise

الترشيح والتصويت في اجتماع الهيئة العامة للشركة، بيان آلية العمل في انتخاب وعزل أعضاء مجلس إدارة الشركة، وضع تعليمات توزيع الأرباح على المساهمين في الشركة[32].

ثالثا– مفاتيح حلول لتنويع الاقتصاد الجزائري:

لقد أصبح من المؤكد يقينا الآن أن تحسين مستوى الأداء الاقتصادي الجزائري وتعزيز فرص نجاح اندماجه في الاقتصاد العالمي مرتبط بضرورة توفير منظومة قيمية ، وادارة راشدة وحكيمة، ووجود التزام اخلاقي واجتماعي للمؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية من شأنها خلق إطار ملائم وسليم لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الدولة الجزائرية منذ العقد الأخير من القرن الماضي التي يمكن أن نلحظ نتائجها في جزائر الغد شريطة توفير بعض الشروط الهامة التي على رأسها:

1. تحديث وعصرنة الإدارة العامة الاقتصادية الجزائرية (الادارة الجبائية، الادارة الجمركية، مؤسسات التأمين، المؤسسات المالية والنقدية... إلخ).
2. تحديث وعصرنة الإدارة المحلية وذلك عن طريق الارتقاء بالجماعات المحلية إلى مرفق تنموي حقيقي باعتباره عصب التنمية المحلية.
3. تدعيم وتحديث آليات الرقابة الجبائية والجمركية على النشاط الاقتصادي.
4. العمل على تحويل الجماعات المحلية من مجرد هياكل مرافقة للدولة إلى دوائر ومراكز لصنع القرار المحلي مما يستوجب ضرورة وجود مبادرة اقتصادية محلية ونظام جبائي محلي مستقل.
5. التحكم أكثر في دواليب النشاط التجاري والاقتصادي عن طريق إيجاد وسائل كفيلة بالوصول إلى المعلومة الاقتصادية.
6. التنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الهيآت والإدارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي للدولة والتحكم في المعلومة ذات الطابع الاقتصادي والتجاري.

[32] Structure de gouvernance de l'entreprise, critères de décisions, IFA , www.IFA- asso-com

7. إنشاء هيئات وهياكل محلية تهتم بالاستشراف وضبط المعلومات الإحصائية يتم فيها رصد كل المؤشرات ذات الصبغة المحلية والجهوية للاستعانة بها في رسم وضبط استراتيجية وطنية للتنمية المحلية.

8. تحديث منظومة الجباية في الجزائر وذلك بتكييف النظام الجبائي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة بجعله (نظام جبائي فعال ، نظام جبائي بسيط ، نظام جبائي مرن ، نظام جبائي عادل)

9. ضرورة اصلاح المنظومة الرقابية المالية من أجل تحقيق التصرف الناجع في المال العام ذلك أن المنظومة الرقابية حلقة من حلقات متكاملة للتنمية.

10. حوكمة الادارة المحلية والمالية العامة وحوكمة الشركات تقتضي إدخال مفهوم الجودة وسرعة التقارير، جودة وسرعة إعداد الحسابات المالية السنوية.

11. تحسين نظم المعلومات وقواعد البيانات.

12. إقرار مبدأ الشفافية بما يتطلبه من "تقاسم المعلومات، الإفصاح الصادق للجمهور، قنوات اتصال مفتوحة، مستندات لصنع القرار".

13. إقرار مبدأ المسائلة الذي يتطلب بدوره "التعريف بالواجبات، تحمل المسؤولية، احترام سيادة القانون، تحقيق الأهداف المنشودة".

14. ضرورة الانتقال من منظومة بيروقراطية تعطي الأولوية للإجراءات القانونية ومركزية القرار إلى منظومة إدارة أعمال في محيط بالغ التغيير تتم المحاسبة فيه على النتائج والأداء واللامركزية.

15. بناء نظام حوكمة وطني يقوم على توسيع قاعدة المحاسبة الأفقية إلى الحد الذي لا تعود فيه القوة في يد سلطة واحدة تجسيدا لمبدأ "مبدأ تفتيت السلطة" وإقرارا لمبدأ "السلطة التي تراقب السلطة".

16. بناء نظام حوكمة وطني تعطى فيه الأولوية لرأس المال البشري تثمن فيه الطاقات المبدعة البشرية، وتثمن فيه الكفاءة كمقياس جوهري لتولي المناصب.

17. يجب أن نجعل من معادلة (رأس مال الفكري- رأس مال بشري) معادلة هامة ضمن الإصلاحات الاقتصادية بما يمكن ويحقق الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه قطاع واحد هو قطاع المحروقات إلى اقتصاد أكثر تنوعا، يخفض التبعية تجاه موارد نمو متقلبة، وعديمة اليقين، ويصعب التنبؤ بها.

خاتمة:

من المؤكد يقينا أن الصراع العالمي في الألفية الثالثة لن يكون صراعا على رأس المال أو المواد الخام الرخيصة، أو الانتاج بالطرق التقليدية، بل إنه سيستمر لفترة طويلة صراعا على المعرفة، لأن المعرفة هي التي ستصنع القوة، وتوفر المال، وتخلق المواد الخام وتفتح الأسواق، بل إن المعرفة ستشكل اقتصادا جديدا في مجالاته وآلياته ونظمه المختلفة، كما أن الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر أصبح مسألة محسوما فيها من خلال ترشيد الموارد المستعملة وتوجيه الاستثمارات إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من أجل زيادة إنتاجياتها الاقتصادية والبيئية. كل هذه النقاط حاولنا توضيحها في هذه الورقة البحثية من منطلق أن تأهيل وتنويع الاقتصاد الجزائري يمر حتما عبر استيعاب هذه التحولات العميقة والاستعداد للتناغم مع المعطيات الاقتصادية الدولية الجديدة، وهو ما يطرح ضرورة اصلاح مجموعة من السياسات مثل إصلاح السياسات المالية والجبائية، إصلاح السياسات النقدية، إصلاح سياسة التجارة الخارجية، ضبط المناخ الملائم للاستثمار بكل أنواعه، تحسين بيئة الأعمال، إضفاء الحوكمة على مؤسسات الدولة الادارية والسياسية، بناء نظام وطني للحوكمة قائم على الكفاءة والاستحقاق، مع العمل بالتوازي كذلك على الاستئناس ببعض التجارب التنموية الرائدة على غرار التجربتين الكورية الجنوبية والماليزية من أجل استخلاص الدروس منها القائمة بالأساس على(التعليم والتدريب، التركيز على العناصر المتعلقة بالتنمية البشرية، تدعيم رأس المال الفكري والبشري، توفير متطلبات القطاع الخاص، تخطيط دقيق لبناء القطاع الصناعي بقدرات محلية، كفاءة متناهية الدقة في تنمية الادخار المحلي... الخ).

متابعات